



كلمة د. وسيم حرب

المؤسس /المشرف العام في المركز العربي لحكم القانون والنزاهة

في جلسة افتتاح الورشة اللبنانية حول "الملكية الفكرية"

فندق رويال بالاس -تاريخ 2009/12/19.

معالي وزير العدل وراعي هذا اللقاء، البروفسور ابراهيم نجار

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة الكرام،

يشرفني ان أرحب بكم باسم المركز العربي لحكم القانون والنزاهة، مثنياً حضوركم للمشاركة في أعمال وجلسات هذا اللقاء العلمي، واثقاً ان محاضراتكم ومناقشاتكم ستثمر افكاراً وتوجيهات من شأنها بلورة خريطة الطريق باتجاه احداث اصلاح وتحديث للبيئة القانونية التي تخدم الملكية الفكرية بمختلف مكوناتها وابعادها.

ونعني بالملكية الفكرية: الملكية الادبية والفنية، والملكية التجارية والصناعية والملكية المعلوماتية (او ملكية المال المعلوماتي) وغيرها من اعمال الابداع الفكري الذي يساهم في عملية التقدم والتطوير ويخلق فرص العمل ومجالات الاستثمار بحيث يفتح الباب واسعاً أمام الازدهار الاقتصادي والتنمية على مختلف الأصعدة.

ونعني بالبيئة القانونية ليس فقط القوانين او التشريعات التي تنظم وترعى شؤون الملكية الفكرية بمختلف مكوناتها. انما ايضاً الاجراءات والتنظيمات الادارية والمنهجيات المعتمدة سواء على مستوى تسجيل وحفظ حقوق الملكية وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة.

او على مستوى حماية عناصر هذه الملكية بمنع الاعتداء عليها وفي حال حصل الاعتداء، في ملاحقة المعتدي وتوقيف الاعتداء والتعويض على صاحب الحق بالملكية الفكرية. وهذا يفترض كما يعلم الجميع عنصراً بشرياً محفزاً وكفوءاً ونزيهاً، وفعالاً سواء على مستوى الجهاز البشري المكلف بالتسجيل والحماية والملاحقة، ام على مستوى الهيئات القضائية ذات الصلاحية بإحقاق الحق.

لا ارى ثمة حاجة لاذكر كوكبة من خيرة العارفين حاضرة هنا بأهمية، الملكية الفكرية بكل مكوناتها، على الصعيد الاقتصادي وعلى صعيد التطور والتقدم، وبالتأكيد سيتولى الحاضرون اغناءنا بافكارهم لهذه الجهة.

أكتفي بالإشارة ان المركز العربي لحكم القانون والنزاهة يولي هذا القطاع أهمية كبرى. أولاً: لإكمال وسد الثغرات في الشرنقة القانونية التي ترعى هذا القطاع وذلك تلبية لمبدأ من مبادئ حكم القانون يقضي بوجود القوانين كشرط موضوعي أساس لقيام حكم القانون.

ثانياً: في توفير جميع الامكانيات لتعزيز كفاءة ونزاهة العنصر البشري المعني بحماية الملكية الفكرية بدءاً بموظف حفظ هذه الملكية الى الشخص المكلف بملاحقة اي اعتداء وصولاً الى القضاء الذي هو حامي الحقوق والحارس/ الكاهن المكلف صيانة معبد حكم القانون.

ويقوم المركز بهذا النشاط ضمن اطار مشروع اوسع يتولاه بدعم من مبادرة الشراكة الشرق
أوسطية MEPI ويرمي هذا المشروع الى المساهمة في تعزيز البيئة القانونية لتنشيط وتطوير
التجارة والاعمال في اربعة بلدان عربية هي: تونس، لبنان، الإمارات العربية المتحدة واليمن.
انني أحيي من على هذا المنبر جميع الذين ساهموا من قريب او بعيد من كتاب ووطنيين الى
مستشارن محليين ودوليين، الى البحاثة الذين ساهموا جميعهم في توفير النجاح للمركز في
مهمته. وهي الحق يقال نخبة ذات اداء يتسم بالجودة ، سواءً بالدراسات التي وضعت لهذه
الغاية أم بالتحقيق الميداني الذي نفذ ام بالتواصل مع أصحاب القرار من القطاعين العام
والخاص المعنيين في توفير بيئة ملائمة ومحفزة للاعمال والاستثمار.

السيدات والسادة

اتمنى لكم حواراً مثمراً، مكرراً امتنان المركز لصاحب الرعاية ولكم على مشاركتكم
ومساهمتمكم الفكرية. متمنياً عليكم قبول طلب المركز بأن تكونوا حلفائه وأصدقائه لتوطيد
حكم القانون وحماية ركائزه في لبنان.

والسلام عليكم